



## بيان

الوفد الدائم للجمهورية اليمنية  
لدى الأمم المتحدة

في الدورة السادسة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية  
6- 15 شباط / فبراير 2007 ، نيويورك

يلقيه السكرتير الثالث/ وحيد عبد الوهاب الشامي

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس،،،

بادئ ذي بدء يطيب لي أن اتقدم إليكم وإلى أعضاء المكتب الموقرين بخالص التهاني على انتخابكم لرئاسة اللجنة، وكلنا ثقة بأنكم ستديرون أعمالها بحكمة واقتدار، وبما من شأنه تحقيق النتائج التي نرثو إليها جميعاً.

كما أود الإعراب عن تأييد وفد بلادي للبيان الذي ادلى به ممثل أنتيجا وباربودا بإسم مجموعة الـ 77 والصين، والذي سلط الضوء على مشاغل دول المجموعة في ميدان التنمية الاجتماعية.

السيد الرئيس،،،

مما لا شك فيه أن السنوات القليلة الماضية شهدت اهتماماً متزايداً بموضوع التنمية الاجتماعية تمثل في تنظيم عدداً من المؤتمرات والاجتماعات، وفي مقدمتها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في آذار/مارس 1995، ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين التي عقدت في تموز/يوليو 2000، وقمة الألفية التي عقدت في أيلول/سبتمبر 2000. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز فان الفقر و الجوع والبطالة وغيرها من المشاكل لاتزال تمثل عقبة كأداء امام بلوغ الأهداف المنشودة .

السيد الرئيس،،،

يحتل موضوع العمالة وتوفير العمل اللائق للجميع مرتبة متقدمة في سلم الاولويات في بلادي حيث تنفذ الحكومة الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2006 - 2010 التي تتبلور توجهاتها العامة في محورين رئيسيين، يركز الأول على حفز النمو الاقتصادي في كل القطاعات الاقتصادية، وتعزيز مناخ الاستثمار، وحشد إمكانات القطاع الخاص لتحقيق نمو اقتصادي يبلغ بالمتوسط 7.1% سنوياً. ويستهدف المحور الثاني الحد من البطالة والفقر عبر رؤية شاملة لتوسيع فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة للشرائح الأقل حظاً في المجتمع. وإلى جانب ذلك تم اعتماد الاستراتيجية الوطنية للاجور والمرتبات والقانون رقم (43) لسنة 2005م بشأن نظام الوظائف والاجور وذلك بغية احداث تحسينات كبيرة في مستويات الاجور والمرتبات، وبما يضمن مستوى معيشة افضل للجميع. كما تسهم الاستراتيجية الوطنية لتنمية المنشآت الصغيرة والاصغر التي يعمل الصندوق الاجتماعي على تنفيذها بدور ملحوظ في توفير فرص العمل والحد من البطالة.

السيد الرئيس،،

لقد مثل اعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حدثاً هاماً على صعيد ضمان حقوق هذه الشريحة الهامة من المجتمع، وقد شاركت اليمن بفاعلية في المشاورات التي افضت الى اعتماد الاتفاقية وكانت من اوائل الدول التي وقعت عليها وعلى بروتوكولها الاختياري . ويحضى الاشخاص ذوي الاعاقة في بلادي باهتمام كبير تجلى في سن التشريعات والقوانين التي تكفل حقوقهم، وانشاء المؤسسات التي توفر لهم التدريب والتاهيل والإنخراط في المجتمع والمساهمة في عملية التنمية. حيث صدر قانون رعاية وتأهيل المعاقين رقم 61 لعام 1999، وتم انشاء اللجنة الوطنية لحقوق المعاقين، وصندوق رعاية وتأهيل المعاقين، وتُخصص نسبة 5٪ من اجمالي الوظائف للمعاقين. فضلاً عن أن الجهات المعنية تعكف حالياً على اعداد الاستراتيجية الوطنية لرعاية المعاقين والاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك احتضنت الجمهورية اليمنية العديد من الفعاليات في هذا المضمار، وآخرها الندوة البرلمانية العربية الثالثة حول تشريعات الاعاقة التي عقدت في مارس 2007م.

السيد الرئيس،،

إنطلاقاً من تعاليم ديننا الاسلامي الحنيف الذي يحث على رعاية المسنين والاهتمام بهم، تولى بلادي جُل اهتمامها لهذه الشريحة التي تشكل نحو 3.43 في المئة من إجمالي عدد السكان، فقد تم انشاء العديد من دور المسنين، و صندوق للرعاية الاجتماعية، و صدر أول تقرير حكومي يمني حول المسنين في يونيو الماضي، و يجري حالياً اعداد استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية الشاملة في اليمن. وإلى جانب ذلك تُسهم اليمن في الجهد الجماعي الذي يرمي إلى مناقشة قضايا المسنين وتلمس احتياجاتهم، وفي هذا السياق احتضنت اليمن المؤتمر الاقليمي العربي للمسنين الذي عُقد في نوفمبر 2007.

السيد الرئيس،،

ختاماً، يتقدم وفد بلادي بخالص الشكر لكافة الشركاء الذين يُسهمون في الدفع بمسيرة التنمية في اليمن، ويجدد دعوة الدول الكبرى والغنية للاضطلاع بدور أكبر بغية الاسهام في عملية التنمية في الدول الفقيرة و النامية، واعفائها من الديون، والنهوض باقتصاداتها لكي تكون قادرة على مواجهة تحديات العولمة، ولكي يتحقق الرخاء والازدهار في كافة ارجاء المعمورة.

شكراً السيد الرئيس،،